ايا اذا كانت حاضرة واليه اشار بقوله كتفويضها اذ لا يقر
الولي غير المجبر الا بتفويضها له عند ابن القاسم بكرا كانت
او ثيبا فقوله كتفويضها اي المرأة او المعقود عليها
وقوله فيما ياتي والثيب تقرب اي في تعيين الزوج
والصداق واما تفويضها في العقد فيكفي فيه الصمت
وبعبارة كتفويضها اي اذنها لوليها في العقد يكفي
فيه الصمت ولا يشترط فيه النطق ولو ثيبا وهذا
اذا كانت المخطوبة حاضرة في المجلس والا فلا بد
من نطقها ان كانت ثيبا ورضي البكر صمت حضرت
او غابت ص ويدب اعلامها بـ س بمعنى انه يستحب اعلام
البكر ان صمتها اذن منها فيقال لها ان فلانا خطبك
على صداق قدره كذا المحل منه كذا والموجل كذا فان
رضيتي فاصمتي وان كرهتي فانطقي وظاهره الا لكثرة
بمرة ولا بين شتمتين ثلاثا ف ولا يقبل دعوى جهله
في تاويل الاكثر س بمعنى ان البكر اذا سكتت حتى
عقد نكاحها ثم قالت لم اعلم ان الصمت اذن فانه
لا يقبل دعواها هذا لكن على تاويل الاكثر من الاشياخ
المشهورة عند كل احد واعمل مقابله وهو تاويل الاقل
مبني على وجوب اعلامها وظاهر كلام المولف ولو
عرفت بالبلد وقلة المعرفة خلافا لابن الحبر الحمد ص
وان منعت او نفرت لم تزوج س لا اشكال انها اذا
منعت عند استيذانها بما يدل على المنع لا تزوج
والا لزهبت فايرة استيذانها ومثل ذلك اذا

نفرت

نفرت لم تزوج • لا اشكال انها اذا منعت عند استيذانها
بما يدل على المنع لا تزوج والا لما عند استيذانها بان قامت
او عطست وجهها حتى ظهر كراهيتها ص لا ان ضحكت او بكت
بمعنى فانها تزوج لان الضحك دليل على رضاها واما
البكا فقال في كتاب محمد هو رضى لاحتمال ان تكون بكت
على فقد ابيها وتقول في نفسها لو كان ابي حيا لما احتجت
الى ذلك ص والثيب تقرب ش المراد بالاعراب هنا الاشارة
والظهور ومعنى ذلك ان الثيب لا تاذن الا بالقول الصريح
ولا تعمل به حتى البكر المتقدم وقوله تقرب اي في تعيين
الزوج والصداق واما اذنها في العقد فيكفي الصمت
كما مر واذا ما بعدها من الابكار واما قال تقرب ولم
يقل تنطق تبركا بالحديث ص كبكر رشدت او عضلت
او زوجت بعرض او رق او عيب او بينة او افتيت
عليها ش لما ذكر ان رضى البكر صمتها وان الثيب
تقرب عن نفسها حتى ان يتوهم ان الصمت كاف في كل
بكر وان النطق خاص بالثيب فرفع ذلك بما ذكره
في هذه المسايل ومعنى ذلك ان هذه الابكار السبع
لا تكون رضاهن الا بالنطق كالثيب الاولى البكر البالغ
المرشدة ولو ذات اب لانه لما رشدها علم من ذلك
انها عارفة بمصالح نفسها ومما يراد منها فقد رضيها
وكلها حينيذ حكم الثيب فاذا زوجها الاب مع وجود
الاب حيي ذكر الثانية التي عضلها اي منعها وليها
من النكاح من اب او غيره فرفعت امرها الى الحاكم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)